مدي استخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي المصرفي بالتطبيق علي فروع البنك الزراعي - قطاع ولاية النيل الأبيض

د. حسابو احمد حسابو آدم[1]

المستخلص:

ازداد اهتمام المؤسسات الخاصة و العامة في القرن ال21 بالتحليل المالي بهدف اتخاذ القرارات السليمة و تقييم وضعها المالي و التنبؤ بالمشاكل المالية قبل وقوعها.

يتناول هذه البحث مدي استخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي المصرفي – دراسة تطبيقية علي فروع البنك الزراعي (قطاع ولاية النيل الأبيض). تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

هل يؤدي عدم استخدام المصارف الزراعية لأدوات التحليل المالي بصورة علمية إلي زيادة نسبة التعثر المالي.

استخدم الباحث المنهج الوصفي، لعرض و وصف الدراسات السابقة و أدبيات الدراسات (الإطار النظري)، بالإضافة إلي استعراض المعلومات الخاصة بفروع البنك الزراعي (ولاية النيل الأبيض)، و استخدما المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات و المعلومات بصورة احصائية و اختبار صحة الفرضيات أو عدمها للوصول إلي نتائج.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أنه لا يوجد في فروع البنك الزراعي بولاية النيل الأبيض متخصصين في التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي، و في نفس الوقت يتركز استخدام التحليل المالي بشكل كبير في تقييم أداء المصارف فقط ، كما أن الدراسة توصلت إلي ارتفاع نسبة التعثر المصرفي في فروع البنك الزراعي (قطاع ولاية النيل الأبيض).

و من أهم التوصيات التي يمكن اقتراحها، ضرورة الاهتمام بتدريب الكادر البشري بفروع البنك الزراعي (قطاع ولاية النيل الأبيض) تدريباً نظرياً و عملياً في مجال التحليل المالي، بالإضافة إلي الاستفادة من تجارب الدول التي تعرضت فيها مصارفها بالتعثر المالي، بهدف تفادي أسبابه.

[1] – جامعة الإمام المهدي كلية الاقتصاد

Email: hassabo2007@gmail.com

Abstract

This study handles the importance of the financial analysis (F.A) that has taken place in the public & private business institutions in 21st century, in order to decide properly & evaluating their financial status & predicting the financial problems in the future.

This research aims to show the range of using the financial analysis tools (F.A.T) to predict banking financial stumbling in Agricultural Banks in White Nile State (Sudan).

The major research problem is: to what extent using of financial analysis for predicting banking financial stumbling.

The researcher has used: descriptive method to reveal the research literature & describing the varieties of research, besides statistical analysis method. in order to test & analyze the collected data and information.

The main findings come to know; there is no specialized staff in (F.A) in Agricultural banks to predict financial stumbling properly, also the Agricultural Banks using (F.A.T) in evaluating the performance of banks only, moreover the ratio of banking financial stumbling used to increase rapidly in the agricultural bank (White Nile Estate)

While the researcher is highly recommended; the ongoing training courses to be settled for agric. Banks staff, practically & theoretically in the field of (F. A) ,which will help them to predict financial failure & stumbling, also lessons to be utilized from our surrounding countries, which had been hindered by banking financial stumbling conflicts, in order to avoid them in our domestic financial institutions.

المقدمة:

يعتبر التعثر المالي مشكلة تواجه معظم منشآت الأعمال و المؤسسات المالية و من بينها المصارف، تعرضها إلي الخسائر المالية الفادحة نتيجة لعدم قدرة العملاء علي الالتزام بسداد أقساط القروض و فوائدها في الوقت المناسب.

مشكلة الدراسة:

تعاني فروع البنك الزراعي بقطاع ولاية النيل الأبيض من عدم الاهتمام بالتحليل المالي و أدواته بصورة علمية للتنبؤ بالتعثر المالي، لذلك تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

هل يؤدي عدم استخدام المصارف الزراعية لأدوات التحليل المالي بصورة علمية إلي زيادة نسبة التعثر المالي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1- يعتبر التحليل المالي من أدوات التنبؤ بالأحداث المالية.
2- الاستفادة من نتائج الدراسة لتعميمها علي المتعاملين و المهتمين للتعرف علي الوضع المالي و المستثمرين و العملاء.
3- تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات و البحوث في مجال التعثر المالي في فروع البنك الزراعي بولاية النيل الأبيض.

أهداف الدراسة: تدور أهداف الدراسة في النقاط الرئيسة التالية:

1- معرفة مدي اعتماد البنك الزراعي و فروعه في النيل الأبيض علي التحليل المالي كأداة من أدوات التنبؤ بالتعثر المالي.
2- التعرف علي المشاكل المحتملة التي يمكن أن تعوق استخدام التحليل المالي في فروع البنك الزراعي بولاية النيل الأبيض للتنبؤ بالتعثر المالي المصرفي.

فرضيات الدراسة: تعتمد الدراسة علي فرضية واحدة، هي:

1- يؤدي عدم استخدام البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض لأدوات التحليل المالي إلي زيادة نسبة التعثر المالي المصرفي.

مناهج الدراسة: استخدم الباحثان مناهج البحث التالية:

1- المنهج الوصفي، في وصف ادبيات الدارسة (الاطار النظري)، و استعراض الدراسات السابقة التي تحصلا عليها ذات العلاقة بموضوع الدراسة، و وصف و تناول البيانات و المعلومات الخاصة بالبنك الزراعي قطاع النيل الأبيض.

2- المنهج الاحصائي التحليلي، لاختبار الفرضيات للتأكد من صحتها او عدمها، و تحليل البيانات و المعلومات من عينة الدراسة للتوصل إلي النتائج و تقديم التوصيات و المقترحات.

حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية – فروع البنك الزراعي بولاية النيل الأبيض (السودان).

2- الحدود الزمانية – 2007 – 2011م.

أدوات جمع البيانات:

1- البيانات الأولية – تمت جمعها من بيانات الدراسة الميدانية و رؤى المبحوثين (عينة الدراسة) المفرغة في الاستبانات الموزعة عليهم.

2- البيانات الثانوية – تمت جمعها من المراجع العربية و الأجنبية و الدراسات و البحوث السابقة و الدوريات و المنشورات و التقارير.

الدراسات السابقة:

1- دراسة جان الكحلود (2005) [1]

هدفت دراسة الكحلود إلي التعرف علي مدي اعتماد المصارف التجارية علي التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية بالتطبيق علي المصارف الفلسطينية.

توصلت هذه الدراسة إلي أن الغالبية العظمي من محللي الائتمان المصرفي في قطاع مصارف عزة بدولة فلسطين، لا يهتمون باستخدام النسب المالية في صنع القرار الائتماني.

أوصت الدراسة بضرورة اهتمام المصارف الفلسطينية بالتحليل المالي لترشيد منح الائتمان المصرفي من خلال الاهتمام بالتدريب و التطوير المستمر لموظفي الائتمان بهذه المصارف.

يري الباحث أن هذه الدراسة هدفت إلي استخدام التحليل المالي لترشيد القرارات الائتمانية المصرفية في تحليل الموقف المالي للعميل طلب القرض و مدي صلابة موقفه، الذي يتعثر في سداد ما عليه من التزامات مالية تجاه المصرف، مما يعطي مؤشراً واضحاً لتعثر المصرف المقرض في نفس الوقت، بينما لم تتطرق هذه الدراسة إلي تحليل موقف المصرف التمويلي.

2- دراسة عبد الرحمن محمد الديب و نجلاء عبد الفتاح الشاطر (2004م) {2}

هدفت هذه الدراسة إلي وضع نموذج محاسبي يمكن الشركات من التنبؤ بالتعثر المالي قبل وقوعه، حتى تستطيع اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة و تصحيح الهياكل التمويلية أو تغيير الأنظمة الإدارية، تم تطبيق هذا النموذج علي 10 من الشركات السعودية الناجحة و 10 شركات أخري متعثرة لمدة 3 سنوات.

توصلت الدراسة إلي اقتراح نموذج إحصائي يختلف عن النماذج التقليدية السائدة، بحيث يوفر هذا النموذج المقترح معلومات إضافية للقوائم المالية تعمل علي تقييم أداء الشركات مالياً باستخدام أسلوب التميز الخطي، حيث بلغ متوسط دقة هذا النموذج المقترح 96% في فترة الدراسة الثلاثة سنوات.

تميزت هذه الدراسة بالدقة في إعداد النموذج الإحصائي المقترح بالاعتماد علي تحليل التميز الخطي بصورة مبسطة و واضحة، لكنها تختلف عن الدراسة المقدمة لتركيزها علي القطاع التجاري الذي يختلف خصائصه و متغيراته عن القطاع الزراعي (المصارف الزراعية).

3- دراسة عبد العزيز علي جهماني و عمر أحمد عبد الرحمن (2001م). {3}

هدفت هذه الدراسة إلي تطوير نموذج رياضي باستخدام النسب المالية التي يمكن من التميز بين المصارف الأردنية المتعثرة و غير المتعثرة.

تم تطبيق النموذج الرياضي المقترح قبل سنة علي الأقل للتأكد من مدي دقته في التنبؤ بتعثر المصارف الأردنية، من خلال تحليل 23 نسبة مالية باستخدام التحليل التمييزي و المتدرج للتوصل إلي أفضل نموذج من النسب المالية التي تم تحليليها، لمعرفة المصارف المتعثرة و غير المتعثرة قبل وقوع التعثر.

تم تحليل النسب المالية علي عينة من 8 مصارف نصفها متعثرة و النصف الآخر غير متعثرة، في الفترة ما بين 1992 و 1997م ، أسفرت النتائج إلي التوصل إلي نسب لمالية تعتبر أفضل نسب مالية يمكن استخدامها في معرفة المصارف المتعثرة و غير المتعثرة، حسب تقدير الباحث، و هي تتمثل في: نسبة التعثر و الاستثمارات إلي إجمالي الودائع، نسبة التداول، نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلي رأس المال المدفوع، نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلي إجمالي حقوق المساهمين بالإضافة إلي نسبة الربح التشغيلي إلي المصروفات الإدارية والعمومية.

يري الباحث أن هذه الدراسة ركزت علي قطاع البنوك التجارية في دولة الأردن قبل أزمة الركود الاقتصادي العالمي، واهتمت بنسب التداول و السيولة السريعة، دون الأخذ في الاعتبار الأبعاد التنموية والاجتماعية التي يمكن أن يقدمها القطاع الزراعي (المسئولية الاجتماعية).

الإطار النظري للدراسة (أدبيات الدراسة):

يقوم الباحث بتناول أدبيات الدراسة بالتركيز علي متغيرات عنوان الورقة، و التي تتمثل في التحليل المالي و التعثر المالي بالإضافة إلي النسب المالية، علي النحو التالي:

أولاً: التحليل المالي Financial Analysis:

يستخدم التحليل المالي والمؤشرات المالية للتنبؤ بفشل أو تعثر المؤسسة من خلال بناء نماذج وأدوات من شأنها إعطاء تنبيه مبكر ينبئ عن الفشل المالي لحماية العملاء و المستثمرين و المصرف نفسه.

مفاهيم التحليل المالي Concepts of Financial Analysis – ذهب الباحثون كثيراً في تعريف التحليل المالي، لكن من أهم هذه التعريفات هي:

1- يعتبر التحليل المالي فحص للقوائم المالية و البيانات المنشورة عن مؤسسة معينة و لفترة أو فترات زمنية ماضية، بهدف توفير المعلومات التي تفيد المؤسسة.{4}

2- يعتبر التحليل المالي مجموعة من الدراسات التي تجري علي البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات و تركيز الاهتمام علي الحقائق وراء زحمة الأرقام، والتي تساعد علي تقييم الماضي واستشراف المستقبل و تشخيص المشكلات لتحديد الخطط الواجب إتباعها.{5}

3- يعد التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف علي المركز المالي و السياسات المختلفة التي تؤثر علي الربح.{6}

أغراض التحليل المالي Purposes of Financial Analysis – يستخدم التحليل المالي للوصول إلي عدة أغراض، أهمها ما يلي:{7}

1- معرفة المركز أو الوضع المالي للمؤسسة، والذي يبرز مدي قدرتها علي وضع خططها المالية المستقبلية.

2- تحديد المركز الائتماني للمؤسسة ومدي توافر السيولة لديها، والتي تساعدها علي الوفاء بالتزاماتها نحو الغير، وما يترتب عليها من جذب المستثمرين وتشجيع الدائنين الحاليين و المرتقبين للتعامل معها.

3- اختبار مدي كفاءة العمليات المختلفة و تفسير البيانات المتاحة و المستخلصة من هذه العمليات و التي تقوم بها المؤسسة، للتعرف علي نقاط الضعف والقوة التي تأتي من هذه العمليات.

4- معرفة القيمة الاستثمارية للمؤسسة و التأكد من أن صافي الربح يساهم في تغطية فترة استرداد الأموال المستثمرة.

5- الحكم علي مدي صلاحيات السياسات المالية و التشغيلية المتبعة، من خلال عقد المقارنات بين النتائج التي حققتها المؤسسة مع المؤسسات المماثلة في نفس القطاع، أو ذات الظروف المشابهة.

6- الحكم علي كفاءة الأداء من خلال تحديد المتغيرات الايجابية و السلبية الناتجة من الأوجه المختلفة لأنشطة المؤسسة، لتحديد مدى أثرها علي حجم أرباحها و سيولتها و هيكل تمويلها.

أنواع التحليل الماليFinancial Analysis Types – هناك نوعان من التحليل المالي:

1- التحليل المالي الرأسي (العمودي) Vertical Financial Analysis[8] – يعكس هذا النوع من التحليل أية قيمة مالية بشكل مستقل عن غيرها من القيم المالية، بحيث ينسب أي عنصر من عناصرها إلي مجموع العناصر الأخرى في القائمة المالية، ومن المتعارف عليه أن الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات، و الرقم الرئيسي في الميزانية العمومية يعبر عن إجمالي الأصول.

من خلال هذا التحليل الرأسي، يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية علي أساس كلي وفي وقت محدد، ويوصف بالثبات أو التوزيع النسبي يساعد المحلل المالي في اكتشاف الظواهر ذات المدلولات المعينة، لكن هذا النوع من التحليل يحتاج إلي دعم من التحليل المالي الأفقي.

2- التحليل المالي الأفقي Horizontal Financial Analysis [9] – يتضمن هذا التحليل الأفقي تحليلاً لعناصر القوائم المالية لعدة سنوات متتالية، ويعمل علي دراسة أي عنصر من عناصر القائمة المالية زيادة او نقصاً، بالاستناد علي سنة الأساس بعد تحويل الأرقام إلي نسب مئوية، للتعرف علي مدي النمو أو الثبات أو التراجع لكل عنصر من عناصر القائمة المالية مستقبلاً.

يستفاد من هذا التحليل الأفقي في التعرف علي سلوك أي عنصر من

عناصر القائمة المالية لاتخاذ القرارات المالية المناسبة.

3- تحليل النسب المالية (نسب الصناعة) Financial Ratios Analysis – يعتبر تحليل النسب من أكثر أدوات التحليل المالي للنشاط، ويحدد العلاقة الترابطية بين عناصر القوائم المالية ومقارنتها بالنسب والمعايير الموضوعة من جهات الاختصاص بالمؤسسة.

أدوات التحليل المالي Financial Analysis Tools: هناك عدة أدوات تستخدم للقيام بعملية التحليل المالي، أهمها: {10}

1- قائمة المركز المالي – تبين هذه القائمة كل الموجودات بالمؤسسة و مصادر تمويلها، و تستخدم لقياس الكفاءة الاستثمارية للمؤسسة و مقدرتها الائتمانية و نسبة العائد علي الاستثمار.

2- قائمة الدخل – تبين هذه القائمة نتيجة أعمال و أنشطة المؤسسة، و تستفيد من مقاييس أو أدوات التحليل المالي الرأسي و الأفقي بالإضافة إلي قائمة المركز المالي.

3- قائمة التدفقات النقدية – تبين هذه القائمة التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة إلي ومن المؤسسة لكافة أنشطة المؤسسة التمويلية و الاستثمارية و التشغيلية.

الأطراف المستفيدة من التحليل المالي – تعتبر المجموعات التالية هي أهم الأطراف المستفيدة من التحليل المالي: {11}

1- أصحاب الديون القصيرة – تهم هذه المجموعة معرفة مقدرة المؤسسة المالية عمن حيث الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند حلول تاريخ سدادها، و تستخدم هذه المجموعة نسب السيولة عند تحليلها للموقف المالي للمؤسسة.

2- أصحاب الديون طويلة الأجل – تهم هذه المجموعة معرفة مقدرة المؤسسة علي دفع أقساط القروض و الفوائد السنوية التي تستفيد المؤسسة التمويلية المقرضة، في هذه الحالة ينبغي علي المؤسسة أن تتمتع بسيولة كافية في

المدي القصير و تحقيق ربحية في المدي الطويل، مما تساعد هذه المجموعة علي تحليل موقف المؤسسة المالي.

3- حملة الأسهم – تهتم هذه المجموعة بالسياسات الاستثمارية والتشغيلية التي تتبعها المؤسسة، والتي تؤثر إيجاباً علي أسعر الأسهم في سوق الأوراق المالية.

4- إدارة المؤسسة – يهتم إدارة المؤسسة بالسيولة و الربحية وكذلك بالسياسات الاستثمارية ولتشغيلية، لكي تتمكن من تحسين أدائها المالي لضمان استمرارية أنشطتها الداخلية.

5- الدولة و المجتمع – تستفيد الدولة و المجتمع من التحليل المالي للمؤسسة، لأن استمرار وبقائها تعني زيادة الدخل القومي و توفير فرص العمل للمواطنين و جلب الرفاهية المجتمعية.

ثانياً: تصنيفات النسب المالية Classifications of Financial Ratios :

تعتبر النسب المالية مؤشرا على مدى قوة أو ضعف المركز المالي للمؤسسة و تعمل علي **التنبؤ** بفشل المؤسسات قبل فشلها، كما تعتبر النسب المالية محاولة لإيجاد العلاقة بين قائمة المركز المالي للمؤسسة و قائمة الدخل أو الاثنتين معاً، و بناءً علي الأطراف المستفيدة من التحليل المالي يمكن تصنيف المالية إلي المجموعات الرئيسة التالية: {11}

1- نسب السيولة (Liquidity Ratios) – تهدف هذه النسب المالية إلي تحليل و تقييم الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة، بهدف الحكم علي مدي مقدرة المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها الحالية و المتداولة قصيرة الأجل، و تضم هذه النسب كذلك نسب التداول و نسب التداول السريع و غيرها.

2- نسب النشاط (Activity Ratios) – تستخدم هذه النسب لتقييم مدي نجاح إدارة المؤسسة في إدارة موجوداتها و مطلوباتها، و كذلك تقييم معدل دوران

المخزون السلعي و معدل دوران الأصول الثابتة و معدل دوران مجموع الأصول.

3- نسب المديونية (Debts Ratios) – تقيس هذه النسب مدي اعتماد المؤسسة علي الديون في تمويل استثماراتها، بالمقارنة مع التمويل الذي يقوم به الملاك أو حملة الأسهم، و تعرف هذه النسب أحياناً برافعة التمويل، و تضم نسبة مجموعة الديون إلي مجموع الأصول و نسبة الديون إلي حقوق الملكية و كذلك نسبة رأس المال.

4- نسب الأسهم (Stocks Ratios)- تساعد هذه النسب محللي الأسهم في أداء مهامهم عند تقييم أداء المؤسسات، كما تساعد المستثمرين الحاليين المرتقبين للتعرف علي اتجاهات أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، وتعبر هذه النسب عن نصيب السهم الواحد من الأرباح المحققة إلي سعر السهم، و عن الأرباح الموزعة للسهم و عن عائد التوزيعات و معدل توزيع الأرباح.{12}

5- نسب الربحية (Profitability Ratios)- تقيس هذه النسب نتائج أعمال المؤسسة، و مدي كفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية التي اتخذتها إدارة المؤسسة. تضم هذه النسب هامش إجمالي الربح وهامش ربح العمليات وهامش صافي الربح والقوة الإرادية و معدل العائد علي رأس المال المستثمر بالإضافة إلي معدل العائد علي حقوق الملكية.

ثالثاً: التعثر المالي: Financial Stumbling

يعتبر التعثر المالي أو الإفلاس الفني من أهم المواضيع التي يهتم بها الباحثون، وذلك لما قد ينتج عنها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى العديد من الفئات العاملة فيه، تختلط المعايير المالية و القانونية و الاقتصادية التي توصف حالة المؤسسة المفلسة أو الفاشلة أو المعسرة أو المتعثرة، ويعود ذلك إلى اختلاف الظروف التي تخضع لها الأبحاث من دولة إلى أخري، إلا انه غالباً ما تختلط المفاهيم في هذه

الأبحاث من خلال استخدام العديد من المصطلحات مترادفة المعاني مثل: الإفلاس، الفشل، العسر و التعثر المالي، علي النحو التالي:

1- الإفلاس (Bankruptcy) – يشير هذا المصطلح من الناحية القانونية إلى حالة الإفلاس القضائي التي تتعرض له المؤسسة كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها، بحيث يتم إشهار إفلاسها و ذلك بحكم من المحكمة المختصة بغرض تصفيتها و بيعها تمهيدا لتسديد هذه الديون إلى أصحابها{13}

تعتبر هذه الحالة من الناحية العملية نادرة الحدوث، لأن تراكم الخسائر تؤدي إلي عدم قدرة المنشاة على سداد التزاماتها المادية و النقدية، و التي نتجت عن عدم مقدرتها علي تحقيق الإيرادات و الأرباح بحسبانها المصدر الرئيسي تدفقاتها النقدية و التي تساعدها علي سداد هذه الالتزاماتعند مواعيدها.

2- الإعسار (ضعف الملاءة) –(Insolvency) –يعتبر الإعسار أقصى درجات فشل المؤسسة لأن في هذه تتجاوز مطلوباتها موجوداتها، لكن هذه الحالة لا تستوجب إيقاف المؤسسة عن مزاولة نشاطها و إشهار إفلاسها طالما أنها مستمرة في تأدية ما عليها من التزامات، أما من الناحية المالية فيقصد بالعسر المالي أو ضعف الملاءة المالية عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها {14} و هنا يمكن أن يظهر مفهومان للعسر المالي:

- المفهوم الأول – يعرف بالعسر المالي الفني، و هي الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها و تمر بأزمة سيولة حادة، علي الرغم من أن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي المطلوبات.
- المفهوم الثاني – يعرف بالعسر المالي الحقيقي، وهو تلك الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها، وأن القيمة السوقية للموجودات يقل عن قيمة مطلوباتها{15}.

3- الفشل (Failure) – يشار إلى مصطلح الفشل بأنها لحظة انتهاء حياة المؤسسة و التي تنتهي بإشهار إفلاسها، ويشار إليه أحياناً بأنه المرحلة التي تعقب إعلان إفلاس المؤسسة و خروجها من النشاط الاقتصادي. وأحيانا أخري يعرف بالمرحلة التي تسبق إعلان إفلاس المؤسسة.

يمكن القول أن مصطلح الفشل هو مفهوم عام يخلط بين المفاهيم المالية والقانونية لحالات الإفلاس والعسر في المؤسسات، ويعتبر مرادفا لهذه التسميات دون التمييز بينها. {16}

4- التعثر المالي (Financial Stumbling) – هناك بعض الاختلافات بين الباحثين حول استخدام هذا المصطلح، لكنه التعريف السائد للتعثر المالي بأنه تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة و التي تجعلها قريبة جدا من مرحلة إشهار إفلاسها.

يؤدي التعثر المالي في أغلب الأحيان إلى الفشل المالي، في حالة عدم التعرف علي أسبابه ووضع الحلول اللازمة قبل استفحاله، وهو يعني كذلك عدم قدرة المنشأة على دفع التزاماتها في حين موعد استحقاقها، و ينقسم إلي:

- الفشل الاقتصادي (Economic Failure) – يتمحور مفهوم الفشل الاقتصادي في أن فكرة نجاح المؤسسة لا يعني فقط قدرتها على تسديد التزاماتها أو تحقيق الأرباح، بل إن نجاح المؤسسة يعني تحقيق عوائد تشغيلية و استثمارية عن موجوداتها يفوق تكلفة تمويل هذه الموجودات، لذلك لا تستطيع المنشأة أن تحقق عائداً معتدلاً على استثماراتها في حالة الفشل الاقتصادي، أو عندما يكون صافي رأس المال سالباً، وذلك عندما تكون القيمة الدفترية لمطلوبات وخصوم المنشأة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها. {17}
- الفشل المالي (Financial Failure) – في هذه الحالة لا تستطيع المنشأة سداد التزاماتها للدائنين والوفاء بديونها المستحقة عليها، وذهب بعض الباحثين إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي باعتبار أن التعثر المالي حالة تسبق

الفشل المالي، لكنها قد لا تؤدي بالضرورة إليه و استخدموا في ذلك معيار المرونة المالية، و يمكن التمييز بين المصطلحين علي النحو التالي: {18}

- التعثر المالي، يعني نقص العوائد أو توقفها, وعدم القدرة على سداد الالتزامات المالية في مواعيدها.
- الفشل المالي، يعني التوقف كلياً عن سداد الالتزامات مما يؤدي إلى الإفلاس وتوقف النشاط.

التعثر المصرفي: {19}

يشار إلي هذا المصطلح في أدبيات المصارف بالتعثر و التعسر، فيقال عميل متعسر ويقصد به متعثر، وأيضاً يطلق لفظ الإعسار المصرفي و يراد به التعثر المصرفي، أم في اللغة فالمقصود بالمعسر الفقير المعدم بينما المتعثر هو الذي عليه ديون واجبة السداد و فشل في سدادها.

لا يجوز شرعاً ملاحقة المعسر أو مطالبته بالسداد، بل ينبغي إمهاله حتى يتمكن من الحصول علي مبلغ الدين أو إعفائه في حالة العجز عن السداد، لكن مع ذلك درجت المصارف ملاحقة المعسر والمتعثر لتسديد ما عليه من ديون، وذلك لأن المصرف في الغالب يكون وكيلاً عن غيره وهم حملة الأسهم.

مراحل التعثر المالي (Financial Stumbling Phases):

هناك الكثير من الباحثين الذين تنالوا مراحل التعثر المالي، أشهرهم الباحث جون أرجنتي{20}، والذي عرف مصطلح الفشل بأنه العملية التي تكون فيه المؤسسة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث يعرف بالعسر المالي، و قد أكد على أن الفشل في المؤسسة هو عملية تستغرق عدة سنوات تتراوح ما بين 5 و 10 سنوات، تمر فيها المؤسسة بمراحل متعاقبة قبل أن تصل إلى ذلك الحدث الذي ينهي حياتها

وهو العسر المالي، وخلال تلك الفترة ستمر المؤسسة بأربعة مراحل رئيسة، علي النحو التالي:

1- النزوع للتسلط الإداري – تكتسب المؤسسة في هذه المرحلة عيوبا محددة لكنها عيوبا كامنة ولم ينتج عنها أية أخطاء أو فساد واضح في أداء المؤسسة، وبالتالي فان قوائمها المالية و مؤشراتها المالية لن تكون ذات أية أهمية في كشف هذه العيوب. والتي تتركز في إدارة في المستويات العليا للمؤسسة، ومن أهم هذه العيوب: أن يكون المدير العام صاحب سلطة مطلقة تهمش دور بقية المديرين التنفيذيين، أو أن يجمع بين منصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة.

2- الأخطاء النوعية – تبدأ المؤسسة في هذه المرحلة بارتكاب أخطاء جوهرية كارثية، وهذه الأخطار تأتى كنتيجة لتلك العيوب التي تعاني منها المؤسسة.

3- مظاهر الانهيار– وكنتيجة لارتكاب الأخطاء السابقة فان المؤسسة تكون في هذه المرحلة قد بدأت بالسير في طريق الانهيار Collapse، و تكون أعراض الوصول إلى العسر المالي قد بدأت بالظهور بشكل واصح و متزايد، وتشير الدلائل و المؤشرات المالية في هذه المرحلة إلى انه هناك سنة أو سنتين على الأكثر تفصلان بين المؤسسة و بين حالة العسر المالي.

4- المأزق (الانهيار الفعلي) – هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة و هي عبارة عن مرحلة الانهيار الفعلي و التي تكون المؤسسة قد وصلت فيها إلى لحظة العسر المالي.

أسباب الفشل المالي:

يمكن تقسيم الأسباب المؤدية إلى الفشل المالي إلى قسمين رئيسين، هما:

1- أسباب خارجية – تنتج عن المنافسة الشديدة وتوقعات المستثمرين، والظروف الاقتصادية عامة، والقرارات الحكومية و مؤشرات التضخم السائدة على

مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي، تؤدي إلي حدوث اختلال في الهيكل التمويلي.

2- أسباب داخلية – والتي تتمثل في الضعف الإداري والفني المتخصص ووجود صراعات بين أعضاء الإدارة العليا، وتغليب المصالح الخاصة للمساهمين علي المصالح العامة، وتعتبر الأسباب الإدارية القاسم المشترك في معظم المنشآت المتعثرة فتكون الإدارة غير قادرة على تقديم الدعم الكافي للموظفين، كما قد تعود إلى أسباب مالية تتمثل في زيادة حجم الديون المتعثرة ووجود خلل في الهيكل التمويلي وضعف السيولة النقدية، مما يؤدي إلى تراكم الديون والعجز عن الوفاء بها بصورة تؤثر سلبا على نتائج الأعمال.{21}

مراحل الفشل المالي:

تمر عملية الفشل المالي بالمراحل التالية:

1- مرحلة الحضانة (النشوء) – لا تنشأ حالة التدهور في المنشأة فجأة أو بصورة غير متوقعة في هذه المرحلة، بل توجد بعض المؤشرات التي تنبئ بوجود اختلالات تتمثل في زيادة التكاليف غير المباشرة وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وضعف رأس المال العامل، تترتب عليها خسارة اقتصادية بحيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للمنشأة، تتطلب إعادة التخطيط بصورة فعالة.

2- مرحلة الضعف المالي (عجز السيولة) – تحدث هذه المرحلة عند حدوث تعثر مالي في المنشأة و التي تكون غير قادرة على مواجهة احتياجاتها النقدية الفورية، و تصبح أصول المنشأة أكبر من التزاماتها المالية تصعب معها تحويل تلك الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة، أحياناً تستمر مرحلة الضعف المالي لعدة شهور، ولمعالجة هذا الضعف المالي تلجأ المنشأة إلى الاقتراض لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.

3- مرحلة التدهور المالي (الإعسار المالي) – تعكس هذه المرحلة عدم قدرة المنشأة على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة، يمكن معالجتها، تأخذ معالجة التدهور المالي فترة طويلة من الزمن، بحيث يتم إجراء تعديلات في السياسات المالية في المنشأة أو تغييرات في إدارة المنشاة، أو العمل على إصدار أسهم إضافية أو إصدار سندات، أما المنشآت التي لا تستطيع إجراء المعالجة اللازمة في الوقت المناسب، فتنتقل إلى المرحلة الرابعة، وهي مرحلة الإعسار الكلي.

4- مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي) – تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في فشل المنشآت، حيث يصبح هذا الفشل محققا لأن كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية تكون قد باءت بالفشل مالياً. {22}

نبذة تاريخية عن البنك الزراعي قطاع ولاية النيل الأبيض:

انتهجت حكومة السودان متمثلة في رئاسة البنك الزراعي نهج التوسع و الانتشار في ولايات السودان المختلفة، بهدف تقديم الخدمات المصرفية الائتمانية لصغار المزارعين وتقليص الظل الإداري، و بناء علي النهج تم إنشاء قطاع النيل الأبيض في 1997م، و التي يتمثل في فروع كوستي، ربك، الرنك، ود كونه، الكوة و القطينة.

تم إغلاق فروع قطاع النيل الأبيض و المتمثلة في الكوة و ودكونة في 2001م بهدف توفيق أوضاع هذه الفروع و أضيف فرع القطينة إلي قطاع الخرطوم، لكن بعد ذلك تم افتتاح فروع الدويم، تندلتي و كوستي مرة أخري في عام 2007م عدا فرع الرنك و الذي أضيف إلي دولة جنوب السودان في عام 2008م، و تم تعويضه بفرع الجبلين في عام 2010م، لتصبح فروع البنك الزراعي 5 فروع، تتمثل في: كوستي، ربك، الجبلين، الدويم و تندلتي.

هناك 37 مشروعاً زراعياً مروياً تحت إشراف فرع بنك كوستي و 23 مشروعاً تحت إشراف بنك ربك و 8 مشاريع فقط تحت إشراف فرع بنك الجبلين، بينما كانت هناك 6

مشاريع تروي بالري المطري تحت إشراف فرع كوستي و 11 مشروعاً مطرياً تحت إشراف فرع بنك الجبلين و 6 مشاريع فقط تحت إشراف فرع تندلتي.

أدخل نظام التمويل الأصغر للأسر ذوي الدخل المحدود بلغ قدره 10000 جنيه في 2011م، لكن سرعان ما تم زيادة السقف التمويلي إلي 20000 جنيه في نفس العام نظراً لزيادة الطلب التمويلي المضطرد من قبل المواطنين و الفوائد التي جنوها من جراء التمويل الأصغر.

صاحب نشاط فروع البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض (2007 – 2011م)، بعض الظروف التي أدت ألي التعثر في تحصيل المديونيات من المزارعين، و كانت بعض هذه الظروف طبيعية و أخري إدارية.

اجتهد فروع البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض كثيرا، في التغلب علي بعض هذه التعثرات المالية من خلال معرفة أسبابها، و قامت بجدولة الديون المتعثرة في ثلاثة مواسم زراعية بالاتفاق مع اتحاد المزارعين بالولاية.

اختبار فرضية الدراسة و تحليل بيانات الاستبانة و تحليل البيانات المالية للمصارف الزراعية

أولاً: اختبار محاور فرضية الدراسة:

تم توزيع 48 استبانة علي موظفي البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض، و كان عدد الاستبانة التي استلامها بصورة سليمة 45 استبانة بنسبة 81.5% من جملة الاستبانات الموزعة.

افترضت الدراسة فرضية واحدة و هي تنص علي الآتي:

يؤدي عدم استخدام البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض لأدوات التحليل المالي إلي زيادة نسبة التعثر المالي.

لاختبار صحة هذه الفرضية أو عدمها تم تحوير هذه الفرضية إلي 5 محاور بهدف التعرف علي رؤي المبحوثين حولها، علي النحو التالي:

جدول رقم 01

تحليل محاور فرضية الدراسة

م	المحاور	أوافق %	لا أوافق %
1	**يعتمد البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض علي التحليل المالي كأساس التنبؤ بالتعثر المالي**	**%20.00**	**%77.78**
2	**تهتم إدارة البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض بالتحليل المالي.**	**%6.67**	**%86.67**
3	**تطبق إدارة البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي**	**%11.12**	**%88.88**
4	**تستخدم إدارة البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض أدوات التحليل المالي التنبؤ بوضعها المالي**	**%31.11**	**%64.45**
5	**تعتمد إدارة البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض في سياستها الداخلية علي التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي**	**%24.43**	**%66.67**
	متوسط نسبة عينة الدراسة علي محاور الفرضية	**%18.67**	**%76.89**

المصدر: من واقع بيانات الدراسة 2011م

يشير الجدول 01 أن متوسط الذين لا يوافقون من عينة الدراسة علي المحاور المذكورة أعلاه بلغت 76.89%، بينما بلغت نسبة الذين يوافقون علي صحة هذه المحاور 18.67% فقط، مع العلم أن النسبة المكملة 100% هي نسبة المحايدين عن الإجابة، و هذه دلالة واضحة علي إثبات صحة الفرضية والتي تنص علي أن:

يؤدي عدم استخدام البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض لأدوات التحليل المالي إلي زيادة نسبة التعثر المالي.

ثانياً: تحليل بيانات الاستبانة:

تشتمل الاستبانة التي وزعت علي عينة الدراسة علي بعض الأسئلة المفتوحة لاستقصاء آراءهم حولها، لتكون بمثابة نتائج للبحث، وهي علي النحو التالي:

جدول رقم 02

تحليل محاور فرضية الدراسة

م	المحاور	أوافق %	لا أوافـــق %
1	يهتم البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض بتطوير قدرات الموظفين و تحسين أدائهم في التحليل المالي	%20.00	%77.78
2	تعتبر خبرة العاملين بالبنك الزراعي قطاع النيل الأبيض كافية في التنبؤ بالفشل المالي	%13.32	%86.68
3	قوانين سلطة النقد بالبنك الزراعي تعتمد التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المالي	%8.88	%88.90
4	يقوم البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض بالتدريبات المتخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي	%4.44	%95.56
5	يوجد نظام رسمي في البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض يختص بإدارة المخاطر	%91.12	%8.88
6	توجد لجنة في البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض مسئولة عن تحديد و مراقبة المخاطر المتنوعة و السيطرة عليها	%44.44	%55.56
	متوسط موافقة وعدم موافقة المبحوثين و الخاصة بمحاور الفرضية	%22.96	%68.89

المصدر: من واقع بيانات الاستبانة 2011م

يشير الجدول رقم 02 إلي الآتي:

1- أن النسبة المكملة 100% هي نسبة المحايدين عن الإجابة، كما في المحورين الأول و الثالث، بينما لا توجد إجابة محايدة في بقية المحاور الأربعة (الثاني، الرابع، الخامس و السادس).

2- بلغ متوسط نسبة إجابات المبحوثين الذين لا يوافقون علي صحة كل المحاور 68.89%، بينما بلغت نسبة الموافقين علي كل محاور الفرضية كانت 22.96%، أما الذين يوافقون علي المحور الخامس لوحده بلغت نسبتهم 91.12% من مجموع مفردات العينة المختارة و البالغة 45 مفردة.

3- تعتبر المحاور الستة المذكورة أعلاه نتائج للبحث.

ثالثاً: تحليل البيانات المالية للمصارف الزراعية قطاع النيل الأبيض

تمكن الباحث من الحصول علي القوائم المالية لفروع البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض في الفترة ما بين 2007م إلي 2011م، لتحديد النسب المئوية للتعثر المالي الفعلية و هي حاصل قسمة مبلغ التعثر لنوع التمويل علي مبلغ التمويل الممنوح القائم، علي النحو التالي:

جدول رقم 03

الموقف المالي لفروع البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض

من حيث التمويل و التعثر 2007م

نوع التمويل	التمويل الممنوح القائم	التمويل الممنوح المستحق	مبلغ السداد	مبلغ التعثر	نسبة التعثر
قصير	19316945.62	16034168.98	1876295.25	17440650.37	%90.29
متوسط	8318315.68	934734.93	249698.83	8068616.85	%97.00
سلم	16283642.50	10948012.06	2310532.64	13973109.86	%85.81
مقاولة	25122551.68	1833053.40	264752.15	2247799.53	%89.46
الجملة	46431455.48	29749969.37	4701278.87	41730176.61	%89.87

المصدر: من واقع البيانات المالية للبنك الزراعي قطاع النيل الأبيض

يشير الجدول 03 إلي أن جملة نسبة التعثر المالي لكل أنوع التمويل المصرفي للتمويل الممنوح القائم بلغت 89.87% في عام 2007م، و هذا مؤشر خطير بصورة فادحة لأنه يتجاوز مرحلة الخسائر إلي مرحلة القضاء على رأس المال الأساسي للمصارف الزراعية قطاع النيل الأبيض.

تمكن الباحثان من التعرف علي الأسباب التي أدت إلي هذا التعثر المالي الخطير، والتي تتمثل في شح الأمطار في هذا العام وإعفاء الدولة لبعض الديون وجدولة البعض الأخر لعدة سنوات لاحقة، وهناك أسباب أخري تقضي بعدم استخدام العميل للتمويل الممنوح له في غرضه الأساسي المنصوص في عقد التمويل (القرض).

جدول رقم 04

الموقف المالي لفروع البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض

من حيث التمويل و التعثر 2008م

نوع التمويل	التمويل الممنوح القائم	التمويل الممنوح المستحق	مبلغ السداد	مبلغ التعثر	نسبة التعثر
قصير	38432630.92	38087069.74	17885035.37	20547595.55	%53.46
متوسط	20007908.89	6937433.70	3307426.41	16700482.48	%83.47
سلم	27019235.06	22234396.23	9284828.86	17734406.20	%65.64
مقاولة	6899778.92	4082818.40	3181757.03	3718021.89	%53.89
الجملة	92359553.79	71341718.07	33659047.67	58700506.12	%63.56

المصدر: من واقع البيانات المالية للبنك الزراعي قطاع النيل الأبيض

يشير الجدول 04 إلي أن جملة نسبة التعثر المالي المصرفي لكل أنواع التمويل المصرفي للتمويل الممنوح القائم انخفضت إلي 63.56% في عام 2008م، و هذا دلالة واضحة علي الانخفاض الملحوظ في التعثر المصرفي مرده تحسين أسلوب إدارة القروض و متابعة تحصيل الديون بنسبة 26.31% عن جملة التعثر المالي المصرفي لعام 2007م و التي كانت 89.87%.

جدول رقم 05

الموقف المالي لفروع البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض

من حيث التمويل و التعثر 2009م

نوع التمويل	التمويل الممنوح القائم	التمويل الممنوح المستحق	مبلغ السداد	مبلغ التعثر	نسبة التعثر
قصير	35920377.19	42541673.14	10588779.35	25331597.84	%70.52
متوسط	26224377.94	12790172.56	4940690.20	21283686.74	%81.16
سلم	26761957.45	28569226.05	16870478.28	9891479.17	%36.96
مقاولة	7433829.03	5476436.44	4456859.61	2976969.42	%40.05
الجملة	96340541.61	89377508.19	36856807.44	59483734.17	%61.74

المصدر: من واقع البيانات المالية للبنك الزراعي قطاع النيل الأبيض

يشير الجدول 05 إلي أن جملة نسبة التعثر المالي المصرفي لكل أنواع التمويل المصرفي للتمويل الممنوح القائم بلغت 61.74% في عام 2009م، و هذا دلالة واضحة علي انخفاض نسبة التعثر المصرفي بصورة طفيفة نتج عن استمرار التحسين في أسلوب إدارة القروض و تحصيل الديون في مواعيدها بنسبة 1.82% عن جملة التعثر المالي المصرفي لعام 2008م و التي كانت 63.56%.

جدول رقم 06

الموقف المالي لفروع البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض

من حيث التمويل و التعثر 2009م

نوع التمويل	التمويل الممنوح القائم	التمويل الممنوح المستحق	مبلغ السداد	مبلغ التعثر	نسبة التعثر
قصير	29815987.49	46905427.35	17880506.89	11935480.60	%40.03
متوسط	29363295.18	14918977.41	11922533.35	17440761.83	%59.40
سلم	28099003.25	24931057.57	13285856.22	14813147.03	%52.72
مقاولة	5156128.49	6818843.23	2140094.99	3016033.50	%58.49
الجملة	92434414.41	93228991.45	45228991.45	47205422.96	%51.07

المصدر: من واقع البيانات المالية للبنك الزراعي قطاع النيل الأبيض

يشير الجدول 06 إلي أن جملة نسبة التعثر المالي المصرفي لكل أنواع التمويل المصرفي للتمويل الممنوح القائم انخفضت إلي 51.07% في عام 2010م، و هذا دلالة واضحة علي تعافي و تحسن أسلوب إدارة القروض بصورة عامة لكل أنواع التمويل، مما أدي إلي انخفاض التعثر المالي بنسبة 10.04% عن جملة التعثر المالي المصرفي لعام 2009م و التي كانت 61.74%.

جدول رقم 07

الموقف المالي لفروع البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض

من حيث التمويل و التعثر 2011م

نوع التمويل	التمويل الممنوح القائم	التمويل الممنوح المستحق	مبلغ السداد	مبلغ التعثر	نسبة التعثر

قصير	38244592.91	45247602.68	5425777.89	32818815.02	%85.81
متوسط	30116352.54	16618850.81	14048876.87	16067475.67	%53.35
سلم	34761201.14	20742300.83	8415287.48	26345913.66	%75.79
مقاولة	7293199.35	6544310.77	2002265.67	5290933.68	%72.55
الجملة	110415345.94	89153065.09	28892207.91	80523138.03	%72.93

المصدر: من واقع البيانات المالية للبنك الزراعي قطاع النيل الأبيض

يشير الجدول 07 إلي أن جملة نسبة التعثر المالي المصرفي تدهورت بصورة مريعة لكل أنواع التمويل المصرفي ارتفعت إلي 72.93% في عام 2011م، و هذا دلالة واضحة علي سوء إدارة القروض و متابعة التحصيل بصورة منتظمة مما أدت إلي ارتفاع التعثر المالي بصورة مضطردة في كل أنواع التمويل بنسبة 21.86% عن جملة التعثر المالي المصرفي لعام 2010م و التي كانت 51.07% فقط.

النتائج:

توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

1- لا يهتم البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض بتطوير قدرات الموظفين وتحسين أدائهم في التحليل المالي.
2- تعتبر خبرة العاملين بالبنك الزراعي ولاية النيل الأبيض غير كافية في التنبؤ بالفشل المالي.
3- لا تعتمد قوانين سلطة النقد بالبنك الزراعي ولاية النيل الأبيض التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المالي.
4- لا يقوم البنك الزراعي ولاية النيل الأبيض بتنظيم دورات تدريبية متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي.

5- يوجد في البنك الزراعي ولاية النيل الأبيض نظام رسمي يهتم بإدارة المخاطر.
6- لا توجد في البنك الزراعي ولاية النيل الأبيض لجنة مسئولة عن تحديد ومراقبة المخاطر
7- المتنوعة والسيطرة عليها.
8- ارتفاع نسبة التعثر المصرفي في البنك الزراعي قطاع النيل الأبيض.

التوصيات:

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه، يمكن تقديم التوصيات و المقترحات التالية:

1- العمل علي صياغة نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي، يراعي فيه الظروف والمتغيرات في فروع البنك الزراعي ولاية الأبيض لتفادي و التنبؤ بالتعثر المالي قبل وقوعه.
2- ضرورة عقد دورات متخصصة في كيفية استخدام و تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي لموظفي البنك الزراعي ولاية النيل الأبيض.
3- الاستفادة من تجارب الدول المحيطة بنا و التي مرت بعض مصارفها بالتعثر المالي لتفادي الوقوع في نفس الأخطاء.

4- ضرورة متابعة التطورات العلمية و العملية في التحليل المالي للاستفادة منها في تطوير نماذج التنبؤ بالتعثر المالي، لتفادي أية مشاكل ربما تؤثر سلباً علي فروع البنك الزراعي ولاية النيل الأبيض.

5- القيام بالمزيد من البحوث و الدراسات في مجال التنبؤ بالتعثر المالي في مؤسسات القطاع العام.

المراجع:

1- جان الكحلود، مدي اعتماد المصارف التجارية علي التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، بحث ماجستير غير منشور مقدم للجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين. 2005.

2- عبد الرحمن محمد الديب و نجلاء عبد الفتاح الشاطر (2004): دراسة تحليلية لبعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي، بالتطبيق علي شركات المساهمة العامة السعودية، بحث ماجستير غير منشور مقدم لجامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

3- عبد العزيز علي جهماني و عمر أحمد عبد الرحمن (2001): مدي دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك الأردنية، دراسة ميدانية مقدمة لمجلة الادارة العامة، المجلد رقم 41 (العدد الأول).

4- خلدون إبراهيم شريفات (2001): الادارة و التحليل المالي، عمان، دار وائل للنشر.

5- حسن محمد كامل (1986): التحليل المالي، عمان، دار وائل للنشر.

6- حمزة محمد الزبيدي (1976): التحليل المالي لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، عمان، مؤسسة وراق للنشر و التوزيع.

7- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان (2005): التمويل و الادارة المالية، منشورات جامعة السودان المفتوحة، السودان.

8- محمد منير (1993): مشاكل القياس و الافصاح المحاسبي و التحليل المالي(الطبعة الثانية)، عمان، دار حنين للطباعة و النشر.

9- أحمد توفيق جميل (2005): الادارة المالية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، لبنان.

10- صابر تاج السر محمد عبد الرحمن (2015): التحليل المالي – الأصول العلمية و العملية (الطبعة الأولي)، خوارزم العلمية للنشر و التوزيع، جدة، السعودية.

11- العطار و آخرون (2001): الادارة و التحليل المالي، عمان، دار البركة للنشر و التوزيع.

12- عبد القادر محمد أحمد عبد الله وخالد بن عبد العزيز السهلاوي (2011): أساسيات الإدارة المالية (الطبعة الثالثة)،مطابع السروات، السعودية.

13- حسن خشارمة (2000): الافلاس في الشركات المساهمة الأردنية، مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات (مجلد 15)، الأردن.

14- عيسي الجمهاني (2001): استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف – دراسة تطبيقية علي القطاع المصرفي الأردني، مجلة الإدارة العامة، الرياض، السعودية.

15- فيصل السعايدة و نضال فريد (2004): الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي (الطبعة الأولي)، مكتبة المجتمع المدني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

16- Ross Westfield & Jaffe Jeffery (2008): Corporate Finance (8^{th} edition), USA.

17- أحمد محمد غريب (2001): مدخل محاسبي مقترح لقياس و تنبؤ بتعثر الشركات، دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال المصرفية، جامعة الزقازيق، مجلة البحوث التجارية، مجلد 23 (العدد الأول)، مصر.

18- خالد أمين عبد الله (1993): التحليل المالي لغايات التنبؤ بالفشل، مجلة المصارف العربية، (العدد 148).

19- محمد حسين محمد الأمين (2010): التعثر المصرفي و إدارة المخاطر، مطابع السودان للعملة المحدودة، السودان.

20- John Argenti (1986): Predicting Corporate Failure, Accountancy.

21- Basley& Eugene (2008): Essential of Managerial Finance (14^{th} edition), Thomson learning INC, USA.

22- غازي حبيب وعدنان عابدين (1987): إفلاس بعض الشركات في المملكة العربية السعودية – أسباب و حلول، المجلة العربية للإدارة، عمان، الأردن.